



الوحدة الرابعة

آلية تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (الشركات المملوكة للدولة)





مخطط الورشة

آلية تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

04

10 دقائق

أمثلة تطبيقية

05

10 دقائق

روابط ذات علاقة

06

10 دقائق

تعريفات ذات صلة

01

10 دقائق

مفهوم المحتوى المحلي

02

10 دقائق

إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

03

10 دقائق



01

تعريفات ذات صلة



تعريفات

تعريفات عامة

الشركات

الشركات المملوكة بالكامل للدولة -أو أي من أجهزتها الحكومية- أو التي تمتلك فيها أكثر من (50%) من رأس مالها، ويكون تسجيلها التجاري في المملكة.

الهيئة

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

المحتوى المحلي

إجمالي الإنفاق في المملكة من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول، والتقنية ونحوها.

المنتج الوطني

كل منتج أنتج في المملكة، بما في ذلك المنتجات الاستخراجية والزراعية والحيوانية والصناعية؛ سواء كانت في صورتها الأولية أو في أي مرحلة من مراحل التجميع أو التجهيز أو التصنيع اللاحقة.

اللائحة الداخلية

لائحة الأعمال والمشتريات التي تضعها الشركات داخلياً.

القائمة الإلزامية

قائمة بالمنتجات والخدمات الوطنية تصدرها الهيئة وتحديثها دورياً.



تعريفات

تعريفات عامة

المنشآت (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) بحسب تصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة

نسبة المحتوى المحلي -المعتمدة من الهيئة- لمنشأة المتنافس عند تقديم عطاءه.

شهادة المحتوى المحلي



02

مفهوم المحتوى المحلي



مفهوم المحتوى المحلي

تعريف المحتوى المحلي وعناصره

ما المحتوى المحلي؟

« هو إجمالي الإنفاق في المملكة العربية السعودية من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول الإنتاجية، والتقنية ونحوها.

عناصر المحتوى المحلي

.....04.....
التقنية ونحوها



- الأبحاث والتطوير وتدريب القوى العاملة السعودية.

.....03.....
السلع والخدمات



- المكونات المحلية التي تُستخدم في إنتاج السلع أو الخدمات.

.....02.....
القوى العاملة



- الأيدي العاملة على تصنيع المنتجات أو تقديم الخدمات.

.....01.....
الأصول



- مصادر ومكونات السلع لتطوير سلاسل الإنتاج.



المحتوى المحلي

شهادة المحتوى المحلي

التاريخ: 0000/00/00م
رقم الشهادة: M.xxxxx



هيئة المحتوى المحلي
والمشتريات الحكومية
Local Content & Government
Procurement Authority



شهادة المحتوى المحلي Local content certification



The Local Content & Government Procurement Authority certifies that the Local Content Score for [xxx] Commercial Registration No. (xxxxxx) for the year ended -/-/202-, is xx.x%.
The Export Revenue Score is x.xx%.

تشهد هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية أن نسبة المحتوى المحلي لـ [xxxxxxx] سجل تجاري رقم (xxxxxxx)، للسنة المالية المنتهية بتاريخ -/-/202م تبلغ xx.x%.
تمثل درجة الإيراد من الصادرات xx%.

The validity of this certificate is 19 months from the **above** mentioned year ended.

صلاحية هذه الشهادة 19 شهراً من نهاية السنة المالية المذكورة أعلاه.

Note:

This certificate was issued according to the procedures followed by the Authority and based on the disclosure submitted by the entity and the report issued by the approved audit firm, without holding LCGPA minimally responsible.

This certificate is sent via electronic mail / automated system and it does not require a signature.

تتويجاً:
تم إصدار هذه الشهادة بحسب الإجراءات المتبعة لدى الهيئة بناءً على الإفصاح المقدم من المنشأة والتقرير الصادر من مكتب المراجعة المعتمد دون أدنى مسؤولية على الهيئة. هذه الوثيقة مرسلة عبر البريد الإلكتروني / النظام الآلي ولا تحتاج إلى توقيع.

You can validate the information in this certificate via the following link URL or by scanning the above QR code

يمكنك التحقق من صحة البيانات الواردة في الشهادة لئلا تتخذ من خلال الرابط التالي URL أو من خلال مسح الرمز QR أعلاه

تعريف الشهادة

هي نسبة المحتوى المحلي لدى المنشأة للسنة المالية المستهدفة محل القياس بناءً على القوائم المالية لدى المنشأة، الأمر الذي يتيح لها معرفة الوضع الراهن للمحتوى المحلي لديها.



مدة صلاحية الشهادة

تسري صلاحية شهادة المحتوى المحلي لمدة 19 شهراً من تاريخ القوائم المالية محل القياس.

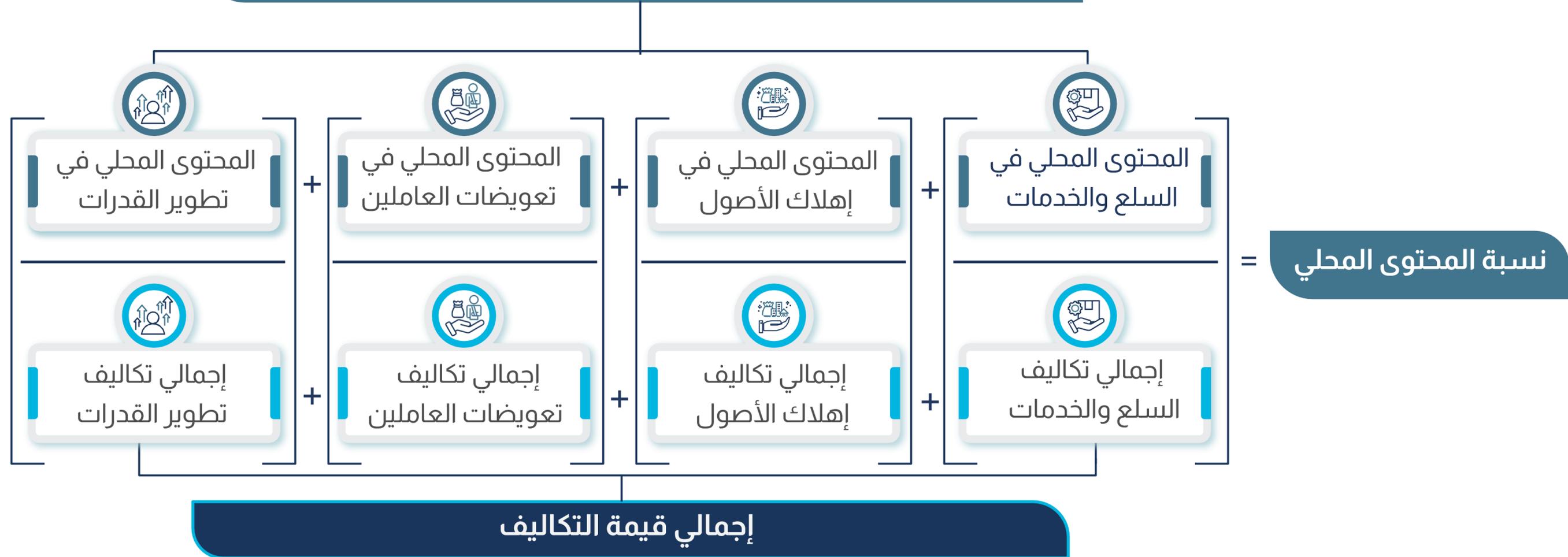




المحتوى المحلي

معادلة حساب نسبة المحتوى المحلي

القيمة الفعلية المساهم بها في المملكة العربية السعودية





03

**إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات
المملوكة للدولة**



إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

الهدف والتطبيق

الهدف

تنمية المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال أعمال ومشتريات الشركات المملوكة بالكامل للدولة -أو أي من أجهزتها الحكومية- أو التي تمتلك فيها أكثر من (50%) من رأس مالها.

التطبيق: تسري الأحكام على أعمال الشركات والمشتريات، عدا الآتي:

1 تعاقدات الشركات مع أيٍّ من منشآت المجموعة الواحدة وفق ضوابط محددة؛ أهمها ما يلي:

توريد المتعاقد معه -عند تنفيذ الأعمال والمشتريات- المنتجات الواردة في القائمة الإلزامية وتطبيق معيار تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومعيار تفضيل المنتج الوطني غير المدرج في القائمة الإلزامية عند المفاضلة بين العروض، وفقاً للأحكام ذات الصلة.

في الحالات التي تستدعي فيها الحاجة للتعاقد من الباطن، يورد المتعاقد من الباطن المنتجات الواردة في القائمة الإلزامية، ويطبق معيار تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومعيار تفضيل المنتج الوطني غير المدرج في القائمة الإلزامية عند المفاضلة بين العروض، وفقاً للأحكام ذات الصلة.

2 تعاقدات الشركات التي تخص أعمالها خارج المملكة:

يقصد بالتعاقدات ضمن المجموعة الواحدة التعاقدات بين منشأة ومنشأة تابعة أو بين منشأتين تابعتين لمنشأة واحدة. وتكون المنشأة تابعة لمنشأة أخرى في حال كانت المنشأة الأخيرة تمتلك (50%) أو أكثر من رأس مال المنشأة الأولى بشكل مباشر أو غير مباشر.



إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

متطلبات خاصة

1 على الشركات التأكد مسبقًا من عدم توفر أكثر من شخص محلي مؤهل لشراء أو تنفيذ الأعمال المطلوبة عند تعاملها مع أشخاص أجانب:-

2 تضمّن الشركات وثائق المنافسات بشروط المحتوى المحلي - بحسب الحال- وأحكامه.

3 لا تستهدف الشركات عند وضعها للشروط والمواصفات الفنية للأعمال والمشتريات المطروحة، استبعاد المنتج الوطني الذي يفي بالاحتياج الفعلي.

4 تتأكد الشركات بأن تكون المنتجات الوطنية والأجنبية مطابقة للمواصفات الوطنية المعتمدة، أو المواصفات العالمية فيما ليس له مواصفات وطنية معتمدة.

5 تطبق الشركات -عند تنفيذها لأعمالها ومشترياتها، وعند الانطباق- القائمة الإلزامية: - من خلال إلزام المتعاقد بتوريد المنتجات الوطنية التي تدرج ضمن القائمة، وتطبق في جميع العقود التي تشتمل على منتجات مدرجة في القائمة.

- تضع الهيئة الضوابط اللازمة للاستثناء من القائمة الإلزامية. ويجوز للشركات في أحوال تحدها لأحتها الداخلية توريد المنتجات الوطنية التي تدرج ضمن القائمة الإلزامية، وذلك في حال لم يتجاوز الفارق سعري بين المنتج الوطني والمنتج الأجنبي (10%)، وذلك بعد دعوة ثلاثة مصانع محلية على الأقل لتوريد أو تنفيذ المشتريات المطلوبة.

6 يطبق المتعاقد كافة الأحكام المذكورة عند تنفيذه الأعمال والمشتريات نيابة عن الشركات.



إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

مراحل التفعيل

المرحلة الأولى

تمتد من تاريخ 18 ديسمبر 2022، وستساهم الشركات أدناه خلال هذه الفترة -بحسب الحال؛ وعند الانطباق- في تنمية المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

الشركات المشار إليها

الشركات المملوكة للدولة بالكامل (100%).



المرحلة الثانية

تعد هذه المرحلة استمرارًا للمرحلة الأولى، وتبدأ المرحلة الثانية في 18 ديسمبر 2024 وذلك وفقا للآتي:

تطبيق اعطاء الافضلية على جميع الشركات المملوكة بالكامل للدولة (أو أي من أجهرتها الحكومية) أو التي تملك فيها أكثر من (50%) من رأس مالها.

تلتزم الشركات التي تزيد نسبة ملكية الدولة أو أجهزتها إلى أكثر من 50% من رأس مالها -بعد نفاذ اعطاء الافضلية - فتمنح تلك الشركات مدة 90 يوم من تاريخ ارتفاع نسبة الملكية فيها للبدء بتطبيق اعطاء الافضلية .



18 ديسمبر
2022

19 ديسمبر
2024



إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

نظرة عامة على آليات المحتوى المحلي

بالنظر إلى ضوابط المحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة نجدها تضمنت ثلاث آليات لتنمية المحتوى المحلي:

إجمالي المنافسات بالشركات المملوكة للدولة

منافسات الأعمال والخدمات	منافسات التوريد	طبيعة المنافسة
القيمة التقديرية أقل من 50 مليوناً	القيمة التقديرية تساوي 50 مليوناً فأكثر	جميع النطاقات السعرية
القائمة الإلزامية		الأحكام والآليات المنطبقة
تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة**	آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي	

آليات المحتوى المحلي.

تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.



04

آلية تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة



تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

نبذة عن الآلية

المنشآت (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) بحسب تصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تعريف المنشآت
الصغيرة
والمتوسطة



هي آلية وضعت لتحفيز مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمكينها؛ مما يعزز تنمية المحتوى المحلي، ورفع مساهمة هذه الشريحة في القطاع الخاص والنتائج المحلي.

نبذة عامة عن
الآلية



تطبق على جميع العقود التي تقل تكلفتها التقديرية عن 50 مليوناً، ما عدا عقود التوريد.

نطاق التطبيق





تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

نبذة عن الآلية

تُمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة أفضلية سعرية من خلال إضافة 10% إلى السعر الإجمالي للمنشآت التي لا تصنف ضمن هذه الفئة. بعد ذلك، تُقارن العروض المقدمة، ويُختار العرض الأقل سعرًا.

شهادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (شهادة حجم المنشأة) (الصادرة من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت").

آلية التطبيق

شروط
الانطباق



05

أمثلة تطبيقية



تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

مثال تطبيقي

بيانات المتنافسين

بيانات المنافسة

إضافة 10% على سعر المنشأة الكبيرة، ومقارنته بسعر المنشأة الصغيرة والمنشأة المتوسطة.

منشأة صغيرة (مصنفة من الهيئة العامة للمنشآت)	منشأة متوسطة (مصنفة من الهيئة العامة للمنشآت)	منشأة كبيرة	
410,000 ريال	425,000 ريال	400,000 ريال	سعر العرض
410,000 ريال	425,000 ريال	440,000 ريال	سعر العرض المعدلة

- الجهة الطارحة:** شركة مملوكة للدولة بنسبة 70%.
- طبيعة المنافسة:** منافسة خدمات وأعمال (أقل من 50 مليوناً).
- الأحكام والآليات المنطبقة:** أحكام القائمة الإلزامية. آلية تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني.*
- قيمة المنافسة:** 500,000 ريال.

* (بشكل غير مباشر عن طريق التعاقد معه) في حال وجود منتجات يتطلب توريدها غير مدرجة في القائمة الإلزامية

المنشأة الصغيرة هي الفائزة بالمنافسة.



التفضيل السعري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

مثال تطبيقي

بيانات المتنافسين

بيانات المنافسة

المتنافس الثالث	المتنافس الثاني	المتنافس الأول	نوع المنشأة	
منشأة كبيرة	منشأة متوسطة	منشأة صغيرة	قيمة العرض	
580,000 ريال	630,000 ريال	600,000 ريال	امتلاك شهادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	شرط التفضيل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
✗	✓	✓		

الجهة الطارحة:
شركة مملوكة للدولة بنسبة 70%.

طبيعة المنافسة:
منافسة خدمات وأعمال (أقل من 50 مليوناً).

الأحكام والآليات المنطبقة:
- آلية تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

قيمة المنافسة:
500,000 ريال.



التفضيل السعري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

مثال تطبيقي

آلية التطبيق لتفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

في حال كان المتنافس مصنعاً من الهيئة العامة للمنشآت على أنه منشأة متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة يُعطى أفضلية 10% عن طريق إضافة 10% على عرض المنشآت الأخرى.



المتنافس الثالث	المتنافس الثاني	المتنافس الأول	نوع المنشأة
منشأة كبيرة	منشأة متوسطة	منشأة صغيرة	قيمة العرض
580,000 ريال	630,000 ريال	600,000 ريال	شروط التفضيل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:
×	✓	✓	امتلاك شهادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة
×	✓	✓	هل تنطبق عليه شروط التفضيل السعري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
638,000 ريال	630,000 ريال	600,000 ريال	قيمة العرض المعدلة

نتيجة لقيمة العرض المعدلة، فإن **المتنافس الأول هو الفائز** لكونه السعر الأقل بعد حساب قيمة العرض المعدلة.

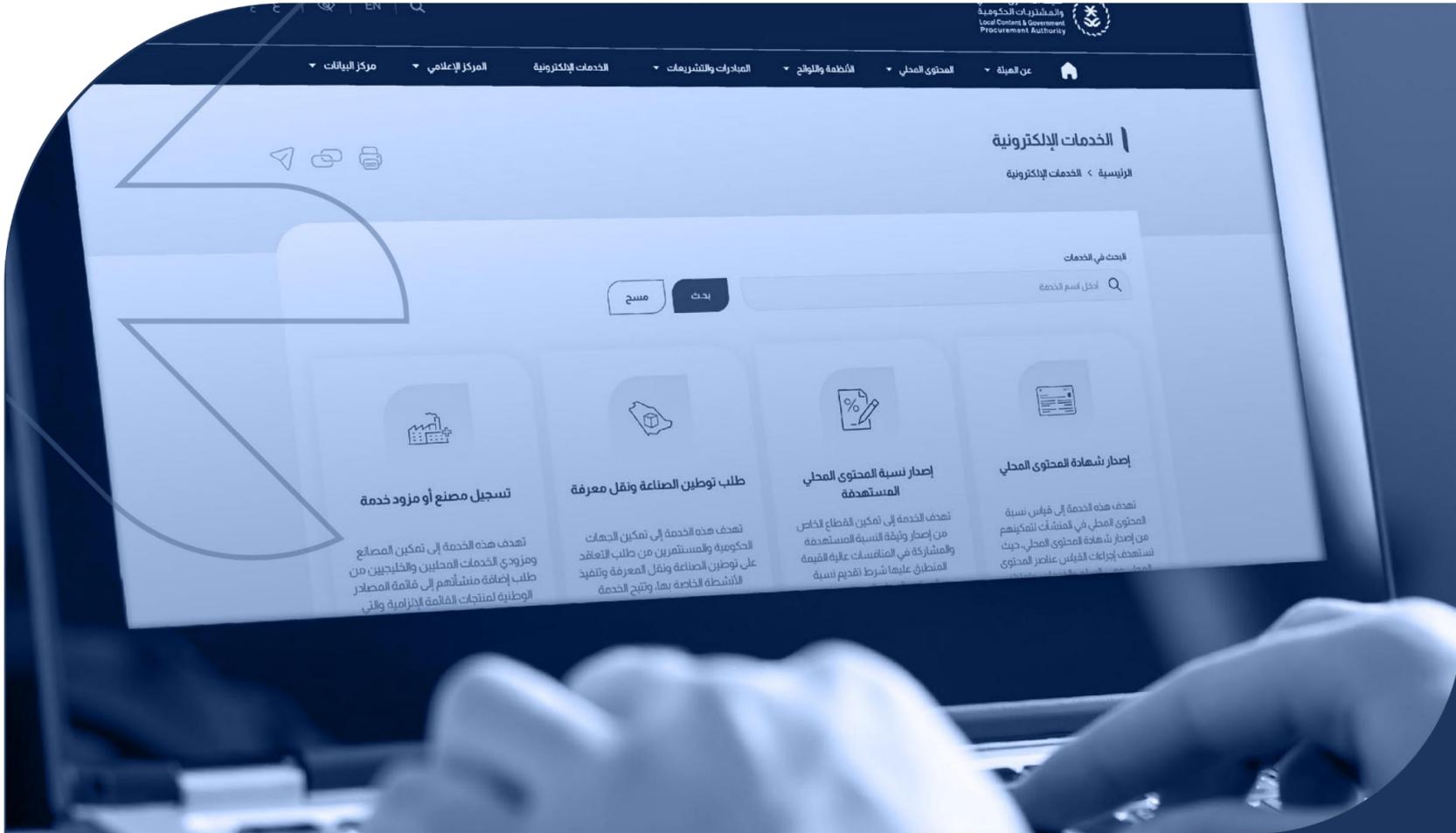


06

روابط ذات علاقة



روابط ذات علاقة



الخدمات الإلكترونية.



شكراً لكم..

X LCGPA_SA in LCGPA

cc@lcpa.gov.sa 19915

Lcpa.gov.sa